عدم المساواة مفهومها ومظاهرها والعمل المطلوب حيالها

(قراءة في التقارير ذات العلاقة)

د. فائز مسعود محمد **د. منيرة إبراهيم حسين**

كلية الآداب والعلوم المرج. جامعة بنغازي

المستخلص:

تناولنا في هذه البحث موضـوع عدم المسـاواة من حيث مفهومها ومظاهرها والعمل المطلوب حيالها دولياً وعربياً، بالاعتماد على عدد من التقارير ذات العلاقة بهذا الموضـوع، الذي يمثل اليوم قضـية مهمة تهدد الجميع سـواء الفرد أو الجماعة أو المجتمع خاصـة في ظل هذا النظام الدولي الذي تتصـاعد فيه يوماً بعد يوم حالات الفقر والاضـطهاد والاسـتبعاد والتفاوت على مختلف الصـعد الوطنية والاقليمية والعالمية، وصـولا لرصـد هذه المظاهر، ومقترحاً عدد من التوصـيات التي قد تسـهم في مزيد من الوعي والعمل حيال هذا الموضـوع، والذي يتطلب المزيد من الدراسـات خاصـة في مجتمعنا العربي.

الكلمات المفتاحية: عدم المساواة، المفهوم، المظاهر، العمل.

موضوع البحث:

يتجه العالم نحو مزيد من الصراعات والعنف وانتهاك حقوق الإنسان، خاصة في ظل النظام الدولي القائم على الاستقطاب والتفاوتات على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فالأوضاع الحالية والتوقعات للمستقبل القريب لا تبدو في مصلحة الكثير ممن يعيشون في هذا العالم، فيكفي أن نعلم أن 6% من سكان العالم يستهلكون 35% من السلع الإنتاجية، وأن ما ينفق على تسليح الجنود ضعف ما ينفق على تعليم التلاميذ، وأن دخل دول كثيرة من صادراتها لا يكفي لتوفير الغذاء لشعوبها، وفي الوقت الذي تحرق أو تدمر بلدان فائض الأغذية لديها، يموت من الجوع مواطنون بلدان أخرى،(مايور، 1990: ص46).

ومن هنا فما يعانيه العالم اليوم من تفاوتات وعدم مساواة وغياب للعدالة في معظم مناطقه هو نتاج لهذا الطريق الذي سلكه هذا النظام العالمي منذ زمن، والذي يزداد توسعه كل لحظة لمصلحة حفنة من الأغنياء، على حساب الأعداد المتزايدة من الفقراء والجوعى والمحرومين من أبسط الخدمات الأساسية والحقوق الإنسانية، وإذا ما استمر هذا الحال، فالبشرية في طريقها لتدمير نفسها، " وهو ما عبر عنه الفيلسوف الأمريكي جون ديوي بقوله:

إن الحضارة التي تسمح للعلم بتحطيم القيم المتعارف عليها، ولا تثق بقوة هذا العلم في خلق قيم جديدة تدمر نفسها بنفسها" (دوبو، د.ت: ص43).

وعليه فالواجب أن يعمل الجميع الرجال والنساء الشباب والكهول كل من موقعه وحسب قدرته وتخصصه وما يمتلكه من معرفة لنشر الوعي نحو هذه التهديدات التي تستهدف البشرية، وتطال تكلفتها الجميع، ولعل هذا البحث قطرة في بحر هذه الجهود التي نتمنى لها التوفيق، والذي يتناول موضوع عدم المساواة.

حيث يهدف هذا البحث للتعرف على مفهوم عدم المساواة ومظاهرها، كذلك التعرف على عدم المساواة على المستوى الدولي والعربي من خلال التقارير الواردة، وايجاد الحلول المناسبة سواء على المستوى الدولي أو العربي.

وينطلق البحث من عدَّة تساؤلات: ما مفهوم عدم المساواة؟ وماهي مظاهرها؟ وما مستوى تحقيقها على الصعيد الدولي وفي المنطقة العربية؟ وما هو العمل المطلوب حيالها؟

مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي من خلال ما يتوفر من بيانات حول هذا الموضوع وقد تم تقسيمه للعناوين الرئيسة الآتية:

*مفهوم عدم المساواة. *مظاهر عدم المساواة.

* عدم المساواة في التقارير ذات العلاقة. * العمل المطلوب حيالها.

أولا. مفهوم عدم المساواة.

تشير المنشورات المختلفة من كتب ودراسات وتقارير وتحليلات حول موضوع عدم المساواة لمفاهيم متنوعة الصياغة من جهة، ومتقاربة المعنى من جهة أخرى ويكاد معظمها يتفق في جزئية وجود نوع من التفاوت في المراكز والفرص المتاحة لأفراد مجتمع ما، في المظاهر أو الجوانب المتاخمة لنمط حياتهم وسبل معيشتهم، نذكر من هذه المفاهيم ما يأتي:

* يشير مفهوم اللامساواة إلى التسلسل الهرمي للأفراد والجماعات والمكانات حيث تبرز الاختلافات في الملكية والفرص المتاحة. (العثمان، 2005: ص8).

* ويقصد بعدم المساواة أن الشباب والأقليات والنساء والمسنين وذوي الإعاقة في العديد من الدول يواجهون الإقصاء من الخدمات الاجتماعية والسياسية، مما يعيق فرص النمو ويهدد التماسك الاجتماعي. (شاعة، 2017: ص17).

* ويعتبر البعض الفوارق الطبقية بين الشعوب أو الدول وداخلها كنتيجة لتأثيرات العولمة وتنميط أشكال الثروة بفعل الانفتاح على التجارة العالمية، وما نتج عنه من تهميش أو تشرد لفئة ليست بالقليلة في المجتمع ما يعزز فرص تقوقعها في دوائر التخلف والحرمان، وربما انزلاقها للانحراف والجريمة.(عياد، 2017: ص 266).

* ويذهب فريق آخر في نظرته لعدم المساواة بأنها تعبير عن الخلل في مظاهر العدالة التي تمس تقاسم الموارد والوظائف ضمن جماعة بشرية معينة من جهة، والقواعد الخاصة بالمبادلات والوسائل التي تقلل الفوارق الطبقية والتفاوتات بين أعضاءها من جهة اخرى.(بوطاف، 2017: ص 274).

وعلى المستوى الشخصي نجد ميلاً لاستخدام مصطلح التفاوت الاجتماعي كبديل عن مصطلحات اللامساواة وعدم المساواة عن الحديث عن الاختلالات والتفاوتات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بين الشرائح والفئات المختلفة في مجتمع ما، فالحالة الطبيعية هي وجود تفاوت في مستوى اعتيادي، لا يؤثر على فئات وشرائح كبيرة في المجتمع ويمكن التعامل معه، ولكن اتساع هوة هذا التفاوت وتزايد الشرائح والفئات التي تواجهه كماً ونوعاً، هو ما يثير القلق ويتطلب التحرك لمنح حدوثه أو التقليل من تداعياته، أما التعبير بمصطلحات المساواة واللامساواة أو عدمها، فيعطي انطباعاً بأن حالة المساواة كانت قائمة ويمكن الرجوع اليها أو تحقيقها، وهو أمر لا يبدو

منطقياً في زمننا الراهن، ومن هنا يمكننا تعريف حالة عدم المساواة بأنها: اتساع حجم ورقعة التفاوتات والاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية والمكانية والمعرفية بين الشرائح السكانية والمجموعات البشرية في مجتمع ما، وعلى مستوى العالم ككل خلال فترات زمنية متعاقبة، والقصور في السياسات والخطط والبرامج المصممة للتعامل معها والحد منها.

ثانياً. مظاهر عدم المساواة.

هناك عدة مظاهر لعدم المساواة رصدها التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2016، يمكن عرض أبرزها في النقاط الآتية:

*عدم المساواة الاقتصادية وتشير إلى الاختلافات بين مستويات الدخل والثروة ورأس المال والأصول ومستويات المعيشة.

*عدم المساواة الاجتماعية وتشمل الاختلافات في المكانة الاجتماعية لمختلف الفئات السكانية مثل الطبقات والطوائف والفئات العمرية، والاختلافات في الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وما يصحبها من تباينات في الحقوق ونوعية الخدمات والحماية للفئات المختلفة والقدرة على التطلع لفرص حياة أفضل وإمكانية بلوغها.

*عدم المساواة الثقافية وتتمثل في الاختلافات في المكانة بين المجموعات القائمة على أساس الهوية، وتشمل أوجه التمييز القائمة على أساس الجنس والعرق والدين والإعاقة والتصنيفات الإثنية وهويات المجموعات الأخرى.

* عدم المساواة السياسية وتدور حول القدرة التفاضلية للأفراد والجماعات على التأثير على عمليات صنع القرار السياسي والاستفادة من هذه القرارات، وعدم تكافؤ فرص الدخول في النشاطات السياسية المختلفة.

*عدم المساواة البيئية وتشير للفوارق في مستويات حماية البيئة وإمكانية الوصول الى الموارد الطبيعية وفرص استثمارها، وفرص التعرض للتلوث والمخاطر الطبيعية والقدرة على التكيف مع التغير المناخي والاعتماد على سبل معيشية أكثر استدامة، والتأثير على القرارات بخصوص القضايا البيئية.

*عدم المساواة المكانية وتظهر في التفاوتات بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في النشاط الاقتصادي والدخل، والأماكن والمناطق ذات الموارد الأقل والأكثر تنوعاً، وأشكال التمييز وعدم الإنصاف في النفوذ السياسي والفرص الاقتصادية والامتيازات الاجتماعية تبعاً لمكان أو منطقة الإقامة.

*عدم المساواة المعرفية وتشمل العوامل المؤثرة على الوصول إلى مصادر المعرفة وأنواعها المختلفة بين الأفراد والمجموعات وتبعاتها على المشاركة المجتمعية والسياسية والحصول على الخدمات، وغالباً ما ترتبط حالات عدم المساواة المعرفية مع عدم المساواة المكانية.(التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية، 2016: ص22)

ثالثاً. عدم المساواة كما تعكسها التقارير ذات العلاقة.

نحاول تحت هذا العنوان رسم لوحة للمؤشرات العامة لحالات التفاوت وعدم المساواة كما تعكسها التقارير المعنية بهذه القضية أو بجوانب ترتبط بها على المستوى الدولي وعلى مستوى المنطقة العربية عبر عرض لبعض التقارير أو الملخصات التنفيذية ذات العلاقة، ويمكن تقسيم هذا العرض للعناوين الآتية:

***عدم المساواة على المستوى الدولي.**

عدم المساواة على المستوى الدولي لعدد من التقارير أهمها: الملخص التنفيذي لتقرير اللامساواة في العالم 2018، وتقرير منظمة أوكسفام لانعدام المساواة حول العالم (كافئوا العمل وليس الثروة 2018)، والتقرير العالمي للعلوم الاجتماعية (تحدي اللامساواة 2016)، وقد انتهت القراءة لعدد من المؤشرات لحالة عدم المساواة على المستوى الدولي يمكن حصرها في النقاط الأتية:

1. تاريخياً تشير البداية في ارتفاع اللامساواة الى ما بعد الحرب العالمية الثانية وتزايدت كثيرا منذ عام 1980، وتظهر اليوم خاصة على مستوى الدخل في أقل مستوياتها في أوروبا وفي أعلى مستوياتها في الشرق الأوسط.
2. هناك حاجة ملحة للربط بين ظواهر الاقتصاد الكلي مثل سياسات التأميم والخصخصة وتراكم رأس المال وزيادة الدين العام، واتجاهات الاقتصاد الجزئي التي تركز على الدخل الفردي والتحويلات الاجتماعية الحكومية والثروة الفردية والدين الشخصي.
3. تشير التقديرات المتوقعة حول اللامساواة حتى عام 2050، فيما إذا ظل الوضع الحالي على ما هو عليه إلى زيادة حدة اللامساواة، مما يهدد الطبقة الوسطى عبر انكماش نصيبها من الثروة حول العالم، وهو ما يتطلب تحركاً مضاداً نحو السياسات والمؤسسات التي تلعب دوراً في تطورها.
4. ترافقت عمليات الخصخصة ذات الحجم الكبير، ومعدلات النمو في الدول الناشئة وانتقال قدر كبير من الثروة العامة الى يد القطاع الخاص وحالات التهرب الضريبي والاعفاءات الضريبية في الحد من قدرة الدولة على إدارة دفة الاقتصاد

وإعادة توزيع الدخول، وبالتالي ارتفاع وتزايد اللامســـاواة حول العالم بالرغم من اختلافها من منطقة لأخرى.

5. الضـريبة التصـاعدية وإنشـاء سـجل عالمي للأوراق المالية وتحسـين القدرة على النفاذ إلى التعليم والوظائف ذات الدخول اللائقة، ومســـاعدة الدول الناشـــئة على تحقيق اســـتثمارات عامة ومســـتقبلية في مجالات التعليم والصـــحة وحماية البيئة وإســـقاط بعض ديونها إجراءات يمكن التعويل عليها في القضـــاء على تصـــاعد اللامساواة في السلم الاجتماعي. (تقرير اللامساواة حول العالم 2018، ص ص 3 – 18)

6. أجر الكفاف والعمل اللائق أمران جوهريان لإنهاء أزمة انعدام المســـاواة، وهناك رابط وثيق بين انعدام المســـاواة بين الجنســـين وانعدام المســـاواة الاقتصـــادية، فالحصول على وظيفة لا يعني الهروب من الفقر، وتمثل النساء والأطفال والشباب الفئات الأكثر تضرراً خاصة في البلدان النامية.

7. الاجراءات التي اتخذتها 152 حكومة لمعالجة أزمة انعدام المســـاواة فشـــلت في القيام بما يكفي لســـد الفجوة القائمة، بفعل عوامل من قبيل: القدرة الاحتكارية لإصـــحاب الثروات بفعل العلاقات الوثيقة بالحكومات والمحســـوبية، وصـــفقات الخصخصة، والموارد الطبيعية التي تباع بأقل من القيمة العادلة والفساد والمخارج الضـريبية، ما مكنهم من التلاعب بالسـياسـات العامة وترسـيخ الاحتكارات القائمة وإنشاء أخرى جديدة، وتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الجمهور.

8. المناخ السياسي القائم اليوم، وانحدار معدلات الانتساب للنقابات العمالية في جميع أنحاء العالم منذ العام 2000، وافتقار الكثير من البلدان إلى الحد الأدنى من الأجور أو التفاوض الجماعي، وبعض العادات الاجتماعية والأعراف، والتهميش والعمل القسري وعمالة السخرة، مظاهر تعيق تحقيق تعاون عالمي لمواجهة أزمة اللامســـاواة، أما على الصـــعيد الوطني فلايزال أمام الحكومات ما يمكن القيام به، كالاستثمار في مجالات الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتعليم والشركات المملوكة للموظفين. (تقرير منظمة أوكسفام حول انعدام المساواة 2018: ص ص 5 – 17).

9. إن حالات عدم المســـاواة تراكمية متعددة الأبعاد ومتنوعة المســـتويات، تكاليفها مرتفعة وتهدد الجميع وثمة حاجة للموارد والإرادة السـياسـية لمواجهتها، ويتطلب التصـدي لحالاتها معرفة متعمقة، وهذه المعرفة هي ما ينقص المناطق التي تشـهد الحالات المرتفعة لعدم المساواة، حيث أن أكثر من 80% من المنشورات المتعلقة

بهذه الحالات في بلدان الشـمال، ويكمن التحدي الأهم في تحسـين الصـلة بين ما نعرفه وكيف نتصرف حياله.

10. مسـتويات عدم المسـاواة في الثروة والدخل أعلى باسـتمرار في أفريقيا وآسـيا وأمريكا اللاتينية منها في أمريكا وأوروبا بفعل عوامل منها أن المؤسـسـات السياسية والاقتصادية في العديد من البلدان النامية تم في ظل الحكم الاستعماري وهيمنة القلة في هذه البلدان على الثروة والسـلطة، والتي سـعت للمحافظة على امتيازاتها في تلك البلدان عبر الحفاظ على حالات عدم المساواة الاجتماعية.

11. من المظاهر المصـاحبة لحالات عدم المسـاواة تمتع سـكان المدن والضـواحي عموما بفرص اقتصـادية أكبر وخدمات أفضـل من سـكان القرى والأرياف، كذلك الارتباطات على مستوى عدم المساواة المكانية بعدم المساواة المعرفية والمشاركة السياسية والمشكلات الاجتماعية والازمات الصحية وعدم الاستدامة البيئية على المستوى العالمي، أما على المستوى الوطني فالشعوبية والتي تعني هنا استخدام بعض الحكومات لسياسات لجذب الجماهير أكثر من السعي وراء مصالح الناس وضـد النخب الفاسـدة، والبلوتوقراطية (حكم فئة قليلة من الأغنياء) أبرز هذه الظواهر في الوقت الراهن، وبالرغم من أن الاستجابات لحالات عدم المساواة في كل مكان إلا أن الأولوية الواضـحة في العمل تقع في أفقر البلدان في جنوب الصـحراء الكبرى في أفريقيا، وتتوقف الفعالية الاجمالية للتدابير المتخذة لمواجهة حالات عدم المساواة على تماسكها وتناسقها في الجمع بين السياسات قصيرة الأمد مثل الحماية الاجتماعية والسياسة المالية والسياسات طويلة الأمد مثل التعليم، مع مراعاة الظروف الاقليمية والعالمية التي تنفذ فيها.(التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2016: ص ص 2 - 30)

***عدم المساواة في المنطقة العربية.**

تظهر بعض مظاهر عدم المسـاواة في المنطقة العربية في بعض التقارير التي ركزت على قضـايا التنمية والتعليم والفقر في هذه المنطقة ويمكن تحديد أبرز هذه المظاهر في النقاط الآتية:

1. سـجلت المنطقة العربية أكبر فجوة في العالم وفقاً لمؤشـر الفجوة العالمي بين الجنسـين عام 2012، والذي يأخذ في الاعتبار التمكين السـياسـي والمشـاركة الاقتصادية والفرص المتاحة ومشاركة المرأة في قوة العمل، وتشكل حصة الإناث من الناتج المحلي في المنطقة العربية نحو 29% مقابل 50% في جميع البلدان

النامية، فيما يبلغ معدل الفقر 31.6% بين النساء مقابل 19% بين الرجال، وبالمجمل يعتبر معدل البطالة بين الشباب العربي هي الأعلى في العالم بمعدل 29% مقابل 13% عالمياً عام 2013.

2. تتفوق النساء على الرجال في مناصرة المساواة بين الجنسين في جميع بلدان المنطقة، والاختلاف في الرأي بين الرجال والنساء حول هذه المساواة أكبر مما هو في بقية العالم نحو 20 – 40% في المنطقة العربية مقابل 7 – 10 % في بقية العالم، وتشترك أكثر البلدان العربية في جملة من الخصائص والتصورات المؤسساتية والتشريعية تميزها الحريات المقيدة والفجوات بين القانون والممارسة، والمشاركة المحدودة للشباب والشابات في السلطات خصوصاً قوانين الانتخاب وتكوين الجمعيات، اذا يبلغ متوسط عمر الوزراء في معظم الدول العربية 58 عام وبلغ في لبنان 62 عام في 2015. (تقرير التنمية الانسانية العربية 2016: ص 25، 26، 35، 42، 47، 53).

3. الفقر المتعدد الأبعاد منتشر على نطاق واسع، حيث يؤثر على أكثر من 4 من كل 10 أسر وأطفال، علاوة على ذلك فربع آخر من السكان مُعرّض للوقوع في دائرة الفقر الأُسري، وغالبية الفقراء في معظم البلدان الأقل نمواً في المنطقة واقعون في الفقر المدقع، ويمثل الحرمان من التعليم أكبر مصدر للفقر الأُسري، في حين تعتبر ظروف السكن وسوء التغذية هي المصادر الرئيسة لفقر الأطفال.

4. الأسر المعيشية الأكبر حجماً، والتي لم يحصل من يترأسها على تعليم، والأسر في المناطق الريفية أكثر عرضة للفقر، ونسبة الفقراء في الأسر التي ترأسها إناث أقل منها في الأسر التي يرأسها ذكور، والتفاوتات ترتفع كثيراً بالنسبة لثلاثة مؤشرات هي المنطقة والتعليم والثروة.(التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، 2017: ص ، 15، 19 ، 25).

5. لاتزال المنطقة العربية من أبعد المناطق عن هدف تحقيق التكافؤ بين الجنسين، وإن كانت التفاوتات أكثر ظهوراً في جيبوتي والسودان واليمن، والجدول التالي يوضح جوانب من الواقع التعليمي لعدد من الدول العربية التي توفرت بيانات حولها حسب التقرير العالمي لرصد التعليم في المنطقة العربية 2015.

جدول يوضح جوانب من مؤشر تنمية التعليم للجميع في المنطقة العربية.

الهدف: تحقيق التعليم للجميع	
دول حققت التعليم للجميع.	الأردن.
دول قريبة من تحقيق التعليم للجميع.	فلسطين والسعودية.
دول في موقع متوسط.	لبنان ومصر والجزائر وعُمان والمغرب وتونس وسوريا.
دول بعيدة عن تحقيقه.	السودان.
لم تدخل في حساب المؤشر لعدم كفاية البيانات.	بقية الدول العربية.
الهدف : تحقيق نسبة قيد اجمالية لمرحلة ما قبل الابتدائي بمستوى 80% على الأقل بحلول عام 2015	
دول في موقع متوسط.	ولا دولة.
مستوى متدن.	البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وفلسطين وقطر والسودان.
مستوى متدنٍ جداً.	جيبوتي والعراق وسوريا واليمن.
لم تدخل في حساب المؤشر لعدم كفاية البيانات.	بقية الدول العربية.
الهدف : تحقيق الدول لهدف تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي بحلول العام 2015.	
تم تحقيق الهدف.	تونس والجزائر ومصر والأردن والكويت والمغرب وسوريا وعُمان والامارات.
قريبة من تحقيق الهدف.	العراق.
موقع متوسط.	لبنان وفلسطين واليمن.
بعيدة عن تحقيق الهدف.	جيبوتي وموريتانيا.
لم تدخل في التحليل لعدم كفاية البيانات.	بقية الدول العربية.

6. فيما يتعلق بتحقيق هدف التكافؤ في التعليم الابتدائي بين الجنسين فإن 7 دول من أصل 13 دولة توفرت بيانات حولها تمكنت من تحقيق هذا الهدف هي : الأردن وعُمان وفلسطين والسعودية وسوريا وتونس والأمارات فيما تبدو مصر والمغرب قريبتان من تحقيقه، اما فيما يتعلق بتحقيق هدف التكافؤ بين الجنسين في التعليم

الثانوي فهناك 6 دول من أصـــل 18 دولة توفرت بيانات حولها تمكنت من تحقيق هذا الهدف هي الأردن ومصـــر والبحرين ولبنان والســعودية وســوريا ، فيما تبدو الجزائر والكويت قريبتان من بلوغه، وتجدر الإشارة الى أن الازمات التي شهدتها العديد من الدول العربية منذ العام 2011، مثل ليبيا واليمن وسوريا وما رافقها من تداعيات سـلبية على الحالة الاقتصـادية ومعدلات الالتحاق بالمراحل التعليمية في هذه الدول، والدول التي اســتقبلت أعداد من الفارين من بلدانهم نتيجة حالة النزاع والصراع وعدم الاستقرار في بلدانهم، ومن ذلك على سبيل المثال أن ثلثي الأطفال السوريين اللاجئين في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا هم خارج المدرسة، ناهيك عن الاعباء الاقتصـــادية التي تعانيها الدول المســتضـــيفة لهذه الأعداد من اللاجئين في ظـل تـأخر المجتمع الـدولي في تقديم الـدعم اللازم لهـا، وهو مـا قـد ينعكس على اقتصـــادات هذه الدول ومقدرتها على اســتيعاب هذه الأعداد، وتوفير خدمـات أفضـــل لهم طول فترة لجوئهم، بـالإضـــافة للضـــغوط على الخدمات والمؤسسات المختلفة في الدول المستضيفة. (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2015، تقرير اقليمي عن المنطقة العربية: ص ص 3 -11).

تبدو الاوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية والسـياسـية، والتحديات التي تواجه السـلطات القائمة في معظم البلدان العربية متقاربة نوعاً ما، بالرغم من بعض التفاوتات المحدودة ســـواء في نوعيـة التحديـات ذات الأولويـة من نـاحية أو العوامل المســـؤولة عن هذه الأوضـــاع من ناحية أخرى، فقد تكون التحديات الاقتصـــادية هي الأبرز في دول مثل الأردن ومصر وتونس في حين تكون التحديات السياسية والأمنية هي الأبرز في دول مثل ليبيا والجزائر والعراق، ويترافق مع هذه الأوضاع والتحديات في كل بلد تحولات وتفاوتات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

رابعاً. العمل المطلوب حيالها.

يشير العرض السابق حول عدم المساواة والتفاوتات على المستوى الدولي والمنطقة العربية لعدد من الخطوات أو الســياســيات التي يجب العمل من خلالها لمواجهة هذه التفاوتات والتي يمكن عرضها في المحاور الآتية:

العمل المطلوب على المستوى الدولي، ويمكن تحديد أبرز خطواته في:

1. يجب أن تراعي المؤسسات الدولية المخولة بتقديم الدعم لمواجهة حالات عدم المساواة خصوصية كل بلد والأولوية في توجيه الدعم لمظهر عدم المساواة الأكثر إلحاحاً والفئة الأكثر تضرراً.
2. السياسات الشاملة وغير المتناسقة مع حاجات كل بلد، وسياساته المتبعة قد تخلق نوع من التضارب وربما تكون سلبياتها أكثر من ايجابياتها في التصدي لحالات عدم المساواة والجهود المحلية لمواجهتها.
3. نجاح السياسات والبرامج المصممة لمواجهة حالات عدم المساواة يجب أن يسبقها نوع من كسب التأييد لها في الأوساط المجتمعية المستهدفة بها، والجماعات يمكن أن تسهم في دعمها أو التي قد تعارضها في المجتمع المحلي.
4. اللاجئين والأقليات المضطهدة يجب أن تكون الفئات الأكثر استهدافاً من قبل مؤسسات الدعم الدولي والبرامج المساندة لها لمواجهة عدم المساواة خاصة في أوقات النزاعات التي يشهدها العالم اليوم، "ويكفي أن نشير أن هناك اليوم 70.8 مليون نازح حول العالم نتيجة الصراعات والعنف وانتهاكات حقوق الانسان بنهاية 2018، نصفهم من الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر، 67% منهم من خمسة بلدان هي سوريا وأفغانستان وجنوب السودان وميانمار والصومال، 4 من كل 5 لاجئين يقيمون في دولة مجاورة لبلدهم ".(مفوضية اللاجئين، لمحة عن عام 2018: ص1).
5. نشر الوعي بحالات عدم المساواة والتهديد الذي تشكله على استقرار أي بلد ومستقبله عبر وسائل الإعلام المختلفة، وبالأخص الحديثة والنشطة باعتبارها الأكثر رواجاً بين الشباب كقوة تغيير يعتمد عليها في كل مجتمع، خطوة يجب أن تسبق أي سياسة أو جهد دولي أو محلي للتعامل معها.

العمل المطلوب في المنطقة العربية.

يمكن تحديد العمل المطلوب على صعيد المنطقة العربية في النقاط الآتية:

1. مراجعة السياسات وتقييم المشاريع، خاصةً التي تستهدف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، ونشر تقارير حولها في الإعلام المحلي، وإتاحة المجال للمستهدفين بها للتعبير عن رأيهم فيها قبل تنفيذها وأثناء مراحل التنفيذ، وبعد الإنتهاء منها.

2. على الدول ومنذ اليوم السير في طريق التحرر من التبعية للخارج سياسياً واقتصادياً، لما لها من تأثير اجتماعي على المجتمع بطبقاته المختلفة خاصةً

الوسطى والفقيرة بما تفرضه على الدول من سياسات مالية تهدد الوضع المعيشي للمواطن، من ضرائب مجحفة ورفع للدعم عن السلع الأساسية، والتعويل على المواطنين في ذلك عبر سياسات الشفافية والمصداقية، فيما يتعلق بقضايا القروض والدين العام ونشاط المنظمات الدولية المختلفة.

3. مراعاة الفروق بين كل بلد عربي وآخر، وبين كل منطقة وأخرى داخل البلد الواحد، فيما يتعلق بمظاهر عدم المساواة الأوسع انتشاراً، وبالتالي توجيه وتركيز البرامج والجهود عليها، خاصة في ظل أزمة مصادر التمويل لهذه البرامج والكوادر البشرية المدربة التي يمكن التعويل عليها.
4. توفير قواعد بيانات تمتاز بالشمول والدقة والشفافية والتحديث المستمر ركيزة أساسية لنجاح السياسات والبرامج وتحديد الاحتياجات والفئات المستهدفة بها، لمواجهة مظاهر عدم المساواة والتفاوتات المنظورة في المجالات المختلفة.
5. المخاوف المبالغ فيها تجاه العمالة الوافدة في البلدان العربية وما يصحبها من قوانين أو قرارات وإجراءات تحد من حركة الدخول أو العمل أو الحركة داخل البلد المستضيف، قد تثقل كاهل هذا البلد بنفقات مالية إضافية من جهة، وقد تحرمه من مهارات أو خدمات يمكن أن تقدمها هذه الفئات بتكاليف أقل، قد تسهم في فرص عمل لأبناء هذا البلد من جهة اخرى، ناهيك عن ما تقدمه التحويلات المالية لهذه الفئات وأسرهم واقتصادات بلدانهم.
6. مكافحة الفساد ومعاقبة الفاسدين من العوامل المعززة للثقة في علاقة المواطن بالدولة والمجتمع والتي تمثل أهم دعائم السياسات والبرامج المصممة لمواجهة حالات عدم المساواة في أي مجتمع.
7. هناك حاجة ملحة لضغط شعبي ورسمي على المؤسسات الاقليمية كالجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الافريقي ومجلس التعاون الخليجي؛ لدعم الجهود الدولية من جهة وتوفير دعم خاص لمواجهة حالات محددة بالتنسيق مع الهيئات الدولية، مثل أن تخصص الجامعة العربية دعم للشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين والسوريين والبلدان العربية المضيفة لهم، ويوفر الاتحاد الأفريقي دعم لسيراليون وغينيا وليبيريا وأريتريا وتوفر منظمة المؤتمر الإسلامي دعم لموريتانيا والصومال وأقلية الروهينقا في بنجلادش وميانمار ويوفر مجلس التعاون الخليجي دعم لليمن والسودان بالتنسيق مع المنظمات الدولية كمفوضية اللاجئين واليونسكو واليونيسف والاونروا لدعم برامج تركز على حالات عدم المساواة والتفاوتات المختلفة.

قائمة المراجع.

1. (العثمان) حسين، معتقدات الأردنيين في محافظة الكرك في أسباب الفقر ومحدداته، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، يوليو 2005، ص8.
2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، مكتب الأمم المتحدة، بيروت، الإسكوا، 2017، www.unescwa.org
3. ((بوطاف) عمار، النمو واللامساواة والإنصاف ، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية ، العدد9، 2017، ص ص (273 – 288).
4. (دوبو) رينيه، إنسانية الإنسان نقد علمي للحضارة المادية، ترجمة نبيل الطويل، مؤسسة الرسالة ، بيروت، د.ت.
5. (عياد) هشام، العلاقة السببية بين معدل الفقر واللامساواة والنمو الاقتصادي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الادارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 7، كانون الثاني 2017، ص ص (261 – 274).
6. (مايور) فيديريكو ثاراجوثا، نظرة في مستقبل البشرية " قضايا لا تحتمل الانتظار، ترجمة محمود مكي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1990.
7. (شاعة) محمد، التنمية ومعضلة اللامساواة في النظام الدولي المعاصر" الدول النامية انموذجا" ، مجلة العلوم الانسانية، العدد7،الجزء1، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، جوان 2017.
8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2016.
9. المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية ومعهد دراسات التنمية واليونسكو 2016، التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2016، تحدي حالات عدم المساواة: مسارات من أجل عالم يسوده العدل، منشورات اليونسكو، باريس.
10. تقرير اللامساواة في العالم 2018، الملخص التنفيذي، النسخة العربية، wir2018.wid.world
11. منظمة أوكسفام الدولية، دراسة حول انعدام المساواة في العالم: كافئو العمل وليس الثروة، يناير 2018، www.Oxfam.org

12. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (التحديات والإنجازات 2000 – 2015) تقرير إقليمي عن الدول العربية، www.efareport.unesco.org

13. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، موجز لتقرير الاتجاهات العالمية بالأرقام، لمحة عن عام 2018، www.unhcr.org.